حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

أنور بدر

عمل مهم تم إنجازه في الاجتماع الأخير للمجموعة الأساسية لأصدقاء سوريا, أو ما يعرف بمجموعة «لندن ١١» باتجاه التحضير لمؤتمر جنيف ٢, فيما لو تم انعقاده, وأولها التأكيد من جديد على نصّ البيان الختامي لاجتماع المجموعة السابق في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول, للتأكيد أن هدف جنيف ٢ هو تطبيق حل متفاوض عليه على أساس إعلان جنيف ١، وذلك بتشكيل هيئة حكم انتقالي تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة باتفاق متبادل بين الأطراف, «فهذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء الصراع، ولن يكون للأسد أي دور في سوريا، حيث أن نظامه هو المصدر الأساسي للإرهاب والتطرف في سوريا».

وطالبت المجموعة بضرورة إحراز تقدم عاجل بشأن دخول ووصول المساعدات للمحتاجين قبيل انعقاد مؤتمر جنيف ٢، وحملوا نظام الأسد المسؤولية الأساسية للالتزام ببيان رئاسة مجلس الأمن والسماح بدخول المساعدات ووصولها للمحتاجين. كما عبرت المجموعة عن مشاركتها الأمم المتحدة قلقها بشأن تفاقم الوضع بالنسبة لمئات آلاف المواطنين السوريين الذين تحاصرهم قوات النظام في مدينة حمص القديمة والمعضمية ومنطقة الغوطة.

لذلك دعا البيان إلى دعم حملة الإغاثة التي ستطلقها الأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر, مطالباً أعضاء مجموعة لندن ١١ لتقديم تعهدات كبيرة خلال مؤتمر المانحين الذي تستضيفه الكويت والأمم المتحدة في ١٥ كانون الثاني/ يناير المقبل، كما حث على تقديم مساهمات لصندوق تعافي سوريا.

ورفض البيان ادعاء بشار الأسد أن باستطاعته هو فقط هزيمة المتطرفين: فعزمه على التشبث بالسلطة ووحشية النظام يؤديان لتأجيج التطرف. وطالب بيان المجموعة الأساسية بانسحاب مقاتلي وقوات إيران وحزب الله وكافة المقاتلين والقوات الأجنبية الأخرى من سوريا.

ومع أن البيان أكد في أكثر من نقطة على أهمية ودور الائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى في دعم القيم الديموقراطية والتعددية ونبذ التطرف، وضرورة تكثيف الدعم السياسي والعملي لهما قبل وخلال عملية جنيف ٢. وكما أن المعارضة السورية لا تطمح بأكثر مما جاء في رؤية المجموعة للحل السياسي والمرحلة الانتقالية, واستبعاد أي دور للأسد فيهما, إلا أن المعارضة السورية تخشى أن شيئا من ذلك لم يجد طريقه إلى الممارسة بعد. ويرى الائتلاف أن دعم المجتمع الدولي للمعارضة السورية حتى الآن كان إعلاميا أكثر منه عمليا, وبشكل خاص في مجال التسليح والإمدادات اللازمة، مضيفاً أن «الشعب السوري يجني حصاد السياسات الخاطئة للمجتمع الغربي».

وجهة نظر الائتلاف هذه أكدتها دراسة صدرت مؤخراً عن المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية أو ما يعرف بـ «Chatham House» جاء فيها أنه «في مواجهة الأزمة السورية المتصاعدة على مدى العامين والنصف تأرجحت مواقف الحكومات الغربية (تحديداً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) بين المطالبة الصريحة للرئيس بشار الأسد بالتخلي عن السلطة والقبول الضمني به كشريك أساسي في مفاوضات السلام المدعومة من الامم المتحدة.

وأردفت الدراسة «أن المواقف الغربية لم تكن متسقة مثل تلك المؤيدة للحكومة السورية خصوصاً من قبل روسيا وإيران».

وأوصت هذه الدراسة الحكومات الغربية بجملة اقتراحات أهمها: اعتماد استراتيجية واضحة الأهداف تتضمن: وضع حد للعنف والتقليل من القتل, ومنع انهيار الدولة وما تبقى من المجتمع المدني, وتحديداً في المناطق السورية التي تسيطر عليها المعارضة. وتجنب التبسيط الشعبي في رؤية الأزمة السورية على أنها في المقام الأول أزمة طائفية ودينية.

فهل تنسجم أخيرا ممارسة الأصدقاء مع رؤيتهم؟

الافتتاحية

وفد المعارضة السورية إلى جنيف ٢

سامي شيحان

يُصرّ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن مؤتمر جنيف ٢ سيعقد في موعده المحدد ٢٢ كانون الثاني/ يناير, مما يعني تكثيف جهود الوسيط الدولي والعربي الأخضر الإبراهيمي لإنجاز الترتيبات الأخيرة, وإذا كانت العقدة الإيرانية قد حُلت من خلال دعوتها بالتوازي مع السعودية ودول أخرى لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فقط, تبقى المشكلة في وفد المعارضة السورية الذي حاول النظام تصنيع ممثلين لها على شاكلة قدري جميل, غير أن الأمريكيين اللذين لم يُبدوا حتى الآن كثير حماس لفرض رؤيتهم للموضوع, أبلغوا روسيا أن لا مانع لديهم من حضوره ضمن وفد النظام فقط.

تبقى إشكالية هيئة التنسيق التي اعتبرت على لسان ممثلها في الخارج هيثم مناع أنها أم العروس, وبالتالي أتعبت نفسها منذ أشهر في رسم ملامح المؤتمر, بل الدخول في تفاصيل الأسماء المشاركة, مع تناقضات تسجل لها بين تصريح وآخر, وإن كان رئيس الهيئة حسن عبد العظيم لا يمانع بالمشاركة مع وفد الائتلاف الوطني في تمثيل المعارضة, فإن آخر تصريح للناطق الإعلامي باسمه منذر خدام يؤكد رفض الهيئة الذهاب إلى جنيف ٢ ضمن عباءة الائتلاف, مستنداً على دعم روسي لتمثيله مستقلاً.

لكن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اكتفى بالقول أن «تشرذم المعارضة يقلق روسيا خاصة وأن كافة أطرافها لا بد أن تكون ممثلة في جنيف ٢». لأن «محاربة الإرهاب ستكون في أولوية الموضوعات التي سيناقشها المؤتمر».

بالمقابل أشار أصدقاء سوريا في لندن إلى أن قادة الائتلاف سيشكلون «قلب وطليعة» وفد المعارضة الممثل لكل أطيافها, بما فيهم النساء. وكان الائتلاف قد ضم إلى صفوفه المجلس الوطني الكردي ليقطع الطرق على أي وجود لحزب P.Y.D وأمينه العام صالح مسلم, كما نوّهت مصادر أمريكية لكون بعض الشخصيات المعارضة كهيثم مناع غير مقبولة ضمن وفد العارضة.

فهل وصلت الرسالة إلى هيئة التنسيق؟.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٧) ٢٠١٣/١٢/١٦

قرار فتاك ومساعدات غير فتاكة:

واشنطن ولندن , أي حسابات

نبيل حيفاوي

المفاجأة التي أتت مع قرار أهم عاصمتين في عالم الغرب, الذي طالما رفع راية الديمقراطية والحرية للشعوب, لم تكن بعيدة عن سياق التحولات التدريجية, الذي شهدناه في العام الماضي, بخصوص الموقف من الصراع الدائر في سوريا, بين نظام القتل والاستبداد وبين الشعب السوري وثورته وقواه المعارضة.

وجاء القرار الأخير, الذي يتم بموجبه وقف المساعدات غير الفتاكة عن المعارضة السورية وكتائبها المقاتلة, ليعطي ترجمة جديدة للتغييرات الحاصلة في سياسة الغالبية العظمى من الدول الغربية. فأميركا وبريطانيا, منفردتين, ومجتمعتين, يلعبان الدور شبه المقرر بعموم مواقف الدول الغربية.

المبرر الذي اتخذته كل من أميركا وبريطانيا لاتخاذ القرار, ليس كافيا لجعل القرار منطقيا ومنسجما مع نضال السوريين من أجل حريتهم. تلك الحرية التي طالما أعلنت العاصمتان عن وقوفهما إلى جانبها. فالإرهاب الذي ترفضه اميركا وبريطانيا, هو ذاته الذي يدفع ثمنه الشعب السوري, ونشطاء المعارضة المدنية, ومسؤولو الكتائب المقاتلة, التي تنتمي للجيش الحر, وتلك التي لا يمكن وصفها بالإرهاب, وإن كانت تتبنى الفكر الإسلامي في صراعها ضد الاستبداد.

الأهم في فحوى القرار, أنه مبني على الادعاء بهيمنة القوى المتطرفة بشكل كامل على مقدرات الثورة السورية, وهذا يناقض الحقيقة والواقع. كما يحيل إلى التجربة التي عاشها الشعب السوري, خلال ما يقرب من ثلاث سنوات, لاحظ خلالها المراقبون والمحللون, تلك العلاقة الموضوعية, بين تأخر الغرب عن الدعم الحقيقي والفعال للثورة السورية, وبين انزياح وضع المواجهة في الداخل نحو التشدد والتطرف, أي أن حاضنة التطرف أصبحت أكثر اتساعا, وتجذرا.

وإذا كان القرار يهدف إلى درء خطر الاتجاهات المتطرفة, التي تعمل في سوريا, فهناك طرف معني بصياغة خطط وأساليب درء هذه الأخطار, وهو المعارضة المدنية السورية, التي يعبر عنها الائتلاف الوطني السوري, على نواقصه وثغراته ومشكلاته. فكان بالإمكان التشاور معه, لوضع خطة للرد واحتراح أساليب تنفيذ تلك الخطة. كما أن قيادة الجيش الحر, كمرجعية عسكرية معروفة بنبذها للأصولية والإرهاب, كان بمقدورها لو أعطيت الفرصة لتقول كلمتها في كيفية الرد على «داعش» وأن تسهم بحماية الأدوات غير الفتاكة التي ترسلها الدولتان لدعم المعارضة, والشعب السوري, وقنوات الاتصال المباشر بين الإدارتين الأميركية والبريطانية متوفرة .

وما يدفع إلى الريبة من القرار, توقيت اتخاذه, حيث الجدل السياسي والدبلوماسي يتركز حول جنيف٢, والمداولات الجارية بشأنه, ومن يمثل المعارضة فيه, وما هي أسسه ومرجعيته, فكما تبين السجالات حول وفد المعارضة, ومشاركة طهران من عدمها, وعلاقة جنيف٢ بجنيف١, هناك تعقيدات تبدو في غضونها محاولات لتقزيم الطموحات من نتائج جنيف٢. حيث إذا عقد وفق المقترحات والمواقف الروسية, سيشكل خطوة خطيرة تخدم النظام وتضعف الثورة والمعارضة.

من جانب آخر, وبشكل متعمد أو غير متعمد, أتى القرار ليتوافق مع ادعاءات النظام بأنه يواجه الإرهاب في سوريا, ولا يقر بان ثورة الشعب من أجل الحرية, هي الأساس في كل الاحتدام السياسي والعسكري الذي تمر به البلاد. وأن عنفه الدموي الذي تمادى لاستخدام السلاح الكيماوي, هو الذي دشن أخطر شلال دم ودمار شهده تاريخ سوريا, وربما تاريخ الصراعات التي خاضتها الشعوب ضد الدكتاتوريات للفوز بحريتها.

وكما كان تردد الغرب, وواشنطن بالذات, عن تحمل مسؤولياته في نصرة الشعب السوري, على الأقل لوقف المجازر الهمجية التي ارتكبها النظام منذ بداية الثورة, سببا في تمكين النظام من إطالة أمد بقائه, وزيادة الضحايا والدمار الذي لحق بالسوريين, كذلك فإن هذا التردد هو الذي أفسح بالمجال لقوى الإرهاب, ولكل المتطرفين, لتوسيع نفوذهم وتبرير وجودهم على الأراضي السورية. سيفعل القرار بحظر المساعدات فعله السلبي الخطير على الثورة والمعارضة, لما سيحدثه من ارتياح لكلا الطرفين (داعش والنظام).

ومن الخطأ الظن بأن إدارة أهم دولتين في الغرب, بريطانيا وأميركا, والأخيرة هي الدولة الأهم في العالم, تنقصهما الحقائق الميدانية في داخل سوريا, سياسيا وعسكريا وشعبيا. ففي صلب تلك الحقائق, معارضة ومناهضة العدد الأكبر من المواطنين السوريين للتشدد الأصولي, وللقوى الإرهابية التي تسللت إلى سوريا, واستطاعت إيجاد قواعد ارتكاز لها للتمدد والسيطرة. وبالنسبة للقوى العسكرية في الثورة السورية, فقد دفعت من خيرة قادتها غدرا من داعش, أما القوى المدنية, النشطاء الإعلاميين والسياسيين والإداريين, فطالما تعرضوا للاعتقال والتعذيب والذبح على يد قوى الإرهاب, تماما كما على يد أدوات النظام الأمنية والعسكرية والميليشياوية وحلفائهم.

حتى اللحظة, يدفع الشعب السوري ثمنا باهظا على يد الإرهابيين, وليس السلم والأمن العالميين, الذي يدعيه العالم ليعلن وقوفه ضد الإرهاب. وإذا كان ديدن واشطن درء خطر الإرهاب, وتجفيف منابعه في الداخل السوري, فثمة طرق أخرى للقيام بذلك. أما إذا كان خطر الإرهاب في سوريا, الذي تمثله داعش بشكل رئيسي, يتخذ ذريعة لتخفيض سقف مطالب المعارضة السورية في جنيف, ولفرض شروط المساومات الروسية- الأميركية على من سيشارك بالمؤتمر المزمع, فتلك مسألة أخرى تتم على حساب الشعب السوري وحريته. حتى إذا كانت ذريعة ضعف القوى المدنية والعلمانية حق, لكن تصبح باطلة عندما تصب السياسة الدولية في خانة النظام وداعش وهو ما نتج عنها طوال المرحلة الطويلة من الصراع العنيف والمدمر الذي خاض غماره الشعب السوري, رغما عنه.

لقد أعطى القرار أيضا, جزءاً من الدعم لمنطق النظام, الذي سعى ولا يزال, لتدعيم روايته المزيفة القائلة بأن ما يجري في سوريا , حرب يخوضها مضطرا ضد القوى الإرهابية, وكأن واشنطن ولندن قدمتا في قرارهما مصادقة على منطق النظام, وإذا أخذنا بالاعتبار ما اوردته مصادر أميركية منذ أشهر, على لسان بشار الأسد باستعداده للعمل سويا مع واشنطن لمكافحة «الإرهاب», فالقرار الأخير حول وقف المساعدات غير الفتاكة, ربما يكون إرهاصا أولياً لصفقات سياسية مدمرة للثورة السورية, ومن المغري للأميركيين الدخول من هذه البوابة, لتمسك بالقرار السياسي للنظام, وتأخذه بعيدا عن طهران.

وسننتظر ما ستأتي به السياسة الأميركية من جديد في الأيام المقبلة, خاصة وأن الكلام عن جنيف يملأ الفضاء السياسي الدولي. وتزدحم التصريحات والتلميحات حول مواقف جديدة للأطراف الدولية, لا تنطلق من احترام مصالح الشعب السوري وثورته, بل من إدارة الظهر لتلك المصالح, وهنا ينتعش الإرهاب ويزداد فتكا بالمستقبل, ويصبح بالفعل خطرا على الأمن والسلام الدوليين.

لكن ثمة احتمال للمراجعة الشاملة تقوم به المؤسسة الأميركية, وهي أشمل من الإدارة, وأكثر قدرة على تبديل الاتجاه عندما تتعمق أزمة الإدارة و تخبطاتها.

ليست المشكلة في موقف اميركا وبريطانيا محصورة في قرار هنا أو موقف هناك, إنما في توضيح ما الذي يريدونه من سوريا في أزمتها المحتدمة, وكيف ينظر كلا الطرفين لمستقبل الدولة السورية. واذا استمر التعامل مع الحالة السورية بالخطوة خطوة, فذلك أخطر ما يمكن أن يحدث في نهاية المطاف. لكن الصمود الذي يبديه الشعب السوري رغم كل شيء, هو حجر الرحى في تغيير المعادلة وتبديل المواقف الدولية.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٧) ٢٠١٣/١٢/١٦

كهرباء سوريا تحت رحمة الحل العسكري للنظام

تحقيق ـ نعيم نصار

عادت أزمة الكهرباء لتطلّ من جديد على ملايين السوريين في الداخل، حاملة معها العتمة والبرد مع توقف مدافئ الكهرباء في ظل الانقطاعات المتتالية، أزمة الكهرباء التي عاشت معهم وخبروها منذ عهد الطاغية الأب، ها هي تعود مع اندلاع الثورة السورية، ومع اشتداد عموم الأزمات المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها الناس، تأتي أزمة الكهرباء مع دخول الشتاء هذا العام ومؤشرات مناخية كثيرة تدل إلى أنه سيكون شتاءً قاسياً وبارداً جداً لتزيد هموم الناس هماً إضافياً.

«أبو أحمد» نازح من مخيم السبينة ويسكن في الكسوة، يحكي لنا قصة البرد الذي يعيشه هو وأطفاله الستة وزوجته، فقد مرض أحد أولاده فذهب به لطبيب الأطفال، وبعد الفحص ختم توصيته له بضرورة الدفء، وهنا علق أبو أحمد: «ومن أين يأتي الدفء يا دكتور، لا مدفأة مازوت لدينا في البيت الذي نستأجره، ولا كهرباء لنشغل مدفأة الكهرباء الوحيدة في البيت؟».

حال «أبو أحمد» البائس يلخّص أحوال ملايين السوريين النازحين وغير النازحين، فمعظم الناس لم تتمكن من الحصول على مادة المازوت بعد ارتفاع سعر الليتر إلى ٦٠ ل.س، ومع حلول الشتاء يضطر الناس لتشغيل مدافئ الكهرباء، لكن واقع الكهرباء اليومي وغياب عمليات الصيانة وتراجع القدرات الفنية لخزانات الكهرباء، زادت معدلات الانقطاع اليومي.

السيدة «ليلى» تسكن في حي الميدان بدمشق, تتحدث عن انقطاعات يومية تصل هذه الأيام إلى ١٣ ساعة في اليوم، بينما يطبّق برنامج التقنين في بعض المناطق الداخلية في محافظة حماه بنسبة ساعتين تشغيل وثلاثة تقنين، ومن خلال التجربة اليومية يتحدث السوريون عن انقطاعات وصلت لحدود الـ١٦ ساعة يومياً في عدد من مناطق ريف دمشق ومناطق سورية أخرى.

كما يتحدث السوريون عن انقطاعات كهربائية طويلة، عاشتها مدينة دمشق وعموم المناطق الجنوبية، فبقي الناس في العتمة لساعات طويلة، ومشوار واحد أثناء النهار في دمشق أو في بعض مناطق الريف التي يسيطر عليها جيش النظام، يجعل الزائر يسمع ويشاهد مئات المولدات الكهربائية التي صارت جزءً أساسياً من حياة السوريين، في محلاتهم وبيوتهم، بعد أن دفعوا ثمنها المضاعف، وأضافوا إليها أيضاً شراء بطاريات السيارات ليحوّلوها إلى جهاز لبث الطاقة الكهربائية في البيوت.

ومع استمرار هذا الحال الكهربائي البائس تواصل الناس اتصالاتها على خطوط الطوارئ في الأقسام الكهربائية، بينما يركض عمال الطوارئ من حيّ إلى آخر وغايتهم إصلاح ما يمكن إصلاحه من أعطال كهربائية مستمرة على مدار اليوم.

وزارة الكهرباء في حكومة النظام وبلسان وزيرها تتهم دائماً «المجموعات الإرهابية المسلحة» باستهداف محطات التوليد، ففي بداية شهر كانون أول الجاري صرح وزير الكهرباء المهندس عماد خميس لـ «موقع كهرباء سورية» بأن إرهابيين استهدفوا محطة توليد تشرين الكهربائية في ريف دمشق بقذائف هاون أصابت إحداها خزاناً للوقود ما أدى إلى نقص التغذية الكهربائية في المنطقة الجنوبية وزيادة ساعات التقنين، وورشات الصيانة تعمل على إصلاح الأعطال وإعادة التيار الكهربائي إلى وضعه الطبيعي.

وبينما يشير واقع الكهرباء إلى أزمة خانقة متصاعدة في هذا الشتاء نقرأ تصريحات متناقضة ومتضاربة في محتواها من نفس الوزير والوزارة, لموقع «كهرباء سوريا» بتاريخ ١٦تشرين الأول ٢٠١٣ صرّح وزير كهرباء النظام المهندس عماد خميس: أن جميع مشاريع التوليد والنقل والتوزيع بحالة جيدة وأن الوزارة تبذل جهودا استثنائية ونوعية في سبيل تأمين التيار الكهربائي لجميع المواطنين بشكل أمثل وعادل قدر الإمكان, وفق ما هو متوفر من طاقة وإمكانية.

في مقابل التفاؤل الذي حاول بثه الوزير في التصريح السابق، نشرت صحيفة تشرين الحكومية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ تقريراً (من الواضح أن مصدره وزارة الكهرباء)، تحدث عن الطاقة الكهربائية المنتجة حيث يشير إلى أنها تراجعت من ٨٩٧٣,٢ مليون ك.و.س في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ إلى ٨١٦٠,٢ مليون ك. و. س، في الربع الأول من عام ٢١٠٣ بنسبة تراجع بلغت حوالي ٩,١٪ ويعود هذا التراجع إلى تراجع الطاقة المنتجة من المصادر البخارية بمقدار بلغ ١٤,٢٪ ومن المصادر المائية حوالي ٤,٢٪ علما بأن كمية الإنتاج في الربع الأول من عام ٢٠١٢ بلغت حوالي ١١٨٥٧,٣ مليون ك.و.س.

طبعاً لا يمكن لعاقل أن ينكر الواقع الكارثي للكهرباء في سوريا، فرغم التصريحات التي أطلقها وزير الكهرباء في حكومة النظام عن التعاون المثمر بينه وبين الحكومة الإيرانية في مجال الكهرباء، إلا أن الهدر الكهربائي هو من أعلى المعدلات الموجودة في العالم, حيث نشر موقع «الجزيرة» تقريراً لمجموعة عمل اقتصاد سوريا, نبّه فيه إلى أن نسبة الهدر في قطاع الكهرباء في سوريا تبلغ بنسبة ٣٥٪ في دمشق و٤٠٪ في بعض المحافظات الأخرى، وهي من أعلى النسب المسجلة في العالم، كما ورد في نفس التقرير بأن قيمة الهدر في الطاقة الكهربائية تقدر بملياري دولار سنويا، ومن شأن استثمار هذا الفاقد لمدة عام واحد إنشاء محطتي طاقة من نوع الدورة المركبة بقدرة إنتاج تناهز ألف ميغا واط كل ساعة بكل محطة، وهو ما سيعوّض العجز الذي تشهده سوريا في مجال توليد الطاقة.

وتشير معلومات صادرة عن وزارة الكهرباء إلى أن نسبة توليد الطاقة الكهربائية بواسطة النفط والغاز ما بين ٩٠ و٩٣٪ من كمية الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة، وهي موزعة بنسبة ٦٢٪ على التوليد باستخدام الفيول و٣١٪ للتوليد باستخدام الغاز الطبيعي، والباقي يتم توليده باستخدام المحطات الكهرومائية المنشأة على السدود، وجزء يسير باستخدام الكتلة الحيوية والطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقات الهجينة.

وتتحدث تقارير صحفية عن انخفاض الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل قسري في الأسابيع التي سبقت اقتراب فصل الشتاء بنسبة ٢٢٪، ويشير وزير الكهرباء في حكومة النظام من خلال تصريح له منذ عدة أسابيع إلى انخفاض توليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٢٨٪.

العارفون بالوضع الكهربائي على الأرض يتحدثون عن عدم توفر كميات الوقود اللازمة لتشغيل المحطات وعدم توافر الأموال أيضاً، مما يتسبب في انقطاعات إجبارية في الطاقة الكهربائية.

وحسب وزارة الكهرباء في حكومة النظام، تتجاوز خسائر القطاع الكهربائي خلال الثورة السورية ٨٠ مليار ليرة سورية، حيث تتراوح الخسائر اليومية بين ١٠٠ و١٥٠ مليون ليرة سورية.

وتستمر الحياة رغم قسوتها، ففي أحد شوارع دمشق الفرعية هناك بائع وأمامه طاولة خشبية ممتلئة بفوانيس الكاز، حيث يبيع الفانوس ب٥٠٠ ل.س، أما ليتر الكاز فيباع على نفس الطاولة ب٣٠٠ ل.س، وبجوار الفوانيس هناك الشموع التي انطلق سوقها، حيث تباع الشمعة ب٣٠ ل.س، وبحسبة بسيطة يضيف السوري إلى فاتورته الشهرية مبلغ ٥٠٠٠ آلاف ليرة شهرياً يدفعها من أجل الحصول على إنارة ضاعت عند وزارة الكهرباء واشتراها على شكل شموع وفوانيس، مع التذكير أن المواطن نفسه مازال يدفع فواتير الكهرباء!.

اللاجئون السوريون وسط العاصفة الثلجية

١١ كانون الأول ٢٠١٣ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يعيش في مختلف أنحاء لبنان أكثر من ٨٣٨,٠٠٠ لاجئ بما في ذلك ١٢٠,٠٠٠ يعيشون في خيام مهلهلة بدأوا فجأة بمواجهة طقس بارد وأمطار وثلوج على المرتفعات وذلك مع اقتراب عاصفة ثلجية تدعى «اليكسا» نحو منطقة الشرق الأوسط ، يطال تأثيرها لبنان وسوريا وتركيا و الأردن.

وبدعم من القوات المسلحة اللبنانية، تمكنت كل من المفوضية وشركائها من المنظمات غير الحكومية من تسريع توزيع مجموعات إضافية من لوازم المأوى الطارئ- بما في ذلك الأغطية البلاستيكية والأخشاب والأدوات- على الآلاف من اللاجئين الذين يعيشون في خيام في منطقة البقاع شرق لبنان، وهي المنطقة الأكثر تضرراً حتى الآن بفعل العاصفة. وقد واصلت فرق الطوارئ عملها على الرغم من الطرق المسدودة نتيجة للأحوال الجوية. ويجري أيضاً إعداد الملاجئ البديلة للاجئين الذين تأثرت خيامهم بسبب الثلوج والأمطار والفيضانات.

وقد تسلّم نحو ١٢٥,٠٠٠ لاجئ يعيشون في البقاع مستلزمات الشتاء فيما سيتم الوصول في الأيام المقبلة إلى ٥٥,٠٠٠ لاجئ آخر. وقامت الوكالات الإنسانية العاملة في جميع أنحاء لبنان حتى الآن بتوزيع ٢٥٥,٠٠٠ بطانية وأكثر من ٦,٠٠٠ موقد خلال الأشهر الماضية. كما تم توزيع حوالي ٤٥,٠٠٠ بطاقة صراف آلي بقيمة ١٥٠ دولار أمريكي لكل من الأسر الضعيفة لشراء مواقد إضافية ووقود.

وتشعر المفوضية بقلق بالغ حول أوضاع كثير من اللاجئين في لبنان الذين يعيشون في مساكن مؤقتة، حيث أن منازلهم هشة ودون المستوى المطلوب. هذا وقد ازداد عدد اللاجئين في لبنان بنسبة خمسة أضعاف خلال العام الماضي.

في هذا الصدد، قال أمين عوض، مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المفوضية: «بالنسبة لمئات الآلاف من اللاجئين في لبنان، فضلاً عن الموجودين في البلدان المجاورة والنازحين داخل سوريا، فإن عاصفة مثل هذه سوف تتسبب

في مصاعب ومعاناة إضافية هائلة». وأضاف: «بمساعدة لبنان، نبذل كل ما بوسعنا للحصول على مساعدة إضافية عاجلة للأشخاص الذين هم بأشد الحاجة إليها، وهذا الأمر على رأس التحضيرات الخاصة بفصل الشتاء التي نقوم بها على مدى الأشهر الماضية.»

وهناك مجموعة كبيرة من الوكالات الإنسانية الأخرى التي تعمل على الاستجابة لفصل الشتاء في لبنان، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، والمجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة أوكسفام، وميدير وإنقاذ الطفولة و World Vision وHumedica و GVC و Mercy Corpsو IOCC وPU وكاريتاس و HI.

وقد بدأت المفوضية بتوزيع البطانيات الحرارية وغيرها من المواد وذلك اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني. وفي منطقة الشرق الأوسط، وزعت المفوضية حوالي ٧٠,٠٠٠ قطعة من القماش المشمع لمساعدة اللاجئين على إعداد خيامهم وملاجئهم بشكل أفضل لفصل الشتاء في حين تلقى البعض مدافئ كهربائية أو تلك التي تعمل على الكيروسين. وهناك لاجئون آخرون يتلقون مساعدات نقدية لشراء المدافئ.

ويقوم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه بتلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين السوريين الذين وصلوا حديثاً إلى المناطق المتضررة من العاصفة في لبنان عن طريق توفير حصص غذائية تكفي لإطعام ١٥٠,٠٠٠ شخص. وفي أماكن أخرى من البلاد، يقوم برنامج الغذاء بتوفير المساعدات الغذائية لأكثر من ٦٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية باستخدام قسائم غذائية إلكترونية.

الجدير بالذكر أنّ لبنان يعتبر في الوقت الحاضر أكبر دولة مضيفة للاجئين السوريين في المنطقة، حيث يستضيف٨٣٨,١٨٩ لاجئ إما مسجلين كلاجئين أو بانتظار التسجيل. وعلى عكس دول أخرى مجاورة لسوريا، لا توجد مخيمات للاجئين في لبنان. بدلا من ذلك، يعيش اللاجئون في مناطق مجتمعية في ما يقرب من ١,٦٠٠ منطقة مختلفة. أمّا في تركيا، فحالت الثلوج دون قيام الفرق الميدانية للمفوضية من زيارة مخيمات للاجئين حول كيليس والتي تسببت أيضاً بتعطيل الطرق في تلك المنطقة. ومع وجود ما يقرب من ٢,٣ مليون لاجئ سوري في جميع أنحاء المنطقة (وهي بزيادة تبلغ أكثر من خمسة أضعاف في هذا الوقت من عام ٢٠١٢) إضافة إلى ملايين النازحين داخلياً في سوريا، تعتبر الأحوال الجوية الشتوية مصدر قلق رئيسي بالنسبة للمجتمع الإنساني.

وقد بدأ العمل على الإعداد لفصل الشتاء منذ عدة أشهر. ومن المتوقع تسيير أول جسر جوي عبر الحدود من العراق إلى شمال شرق سوريا، يشتمل على مواد إنسانية شتوية إضافية إلى السكان النازحين هناك، إذا ما سمحت الأحوال الجوية بذلك.

للاطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/52a976ac6.html

جسر جوي لشحن مواد إغاثية طارئة إلى شمال العراق

٢ كانون الأول ٢٠١٣ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أربيل، العراق- باشرت مفوّضية شؤون اللاجئين عملية نقل جوي طارئة لمواد الإغاثة الشتوية الأشد احتياجاً وذلك لتعزيز مخزونها الإغاثي في شمال العراق لما يصل عدده إلى ٥٠,٠٠٠ من المستضعفين السوريين. وقد هبطت طائرة الاتحاد للطيران والمستأجرة من قبل المفوضية في مطار أربيل وعلى متنها ٩٠ طن متري من مختلف مواد الإغاثة الأساسية لمساعدة ٤,٤٠٠ أسرة خلال أشهر الشتاء، تشتمل على الأقمشة المشمعة والبطانيات الحرارية وفرش النوم وأوعية المياه وأواني المطبخ.

وفي هذا الصدد، قال أمين عوض، مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية، من مكتبة في العاصمة الأردنية عمان: «على الرغم من أنّ المفوضية لديها مخزون كاف داخل العراق لتلبية الاحتياجات العاجلة، إلا أننا نريد أن نضمن كفاية المخزون لمواجهة أية تطورات» وأضاف: «إنّ مواد الإغاثة التي نقوم بشحنها جواً سوف تعزز الاستجابة الإقليمية لفصل الشتاء والتي تقودها المفوضية، نظراً لأنّ درجات الحرارة بدأت في الانخفاض في المناطق الأكثر ارتفاعاً في المنطقة المحيطة بسوريا».

ومن المتوقع أن تهبط في اربيل في وقت لاحق من هذا الشهر طائرة بونيغ أخرى على متنها شحنة مماثلة من مواد الإغاثة لما يقرب من ٤,٤٠٠ عائلة. بالإضافة إلى طائرة شحن تجارية محملة بمواد إغاثية لحوالي ١,٢٠٠ أسرة، لضمان وصول المساعدات لنحو ٥٠,٠٠٠ شخص على شكل حزم إغاثية مؤلفة من ١٠,٠٠٠ قطعة بهدف مساعدة السوريين على مواجهة قسوة الشتاء.

ومن خلال المباشرة بالجسر الجوي، تكون المفوضية قد أضافت أربيل كواحدة من مخازنها الإقليمية الطارئة لمواد الإغاثة الأساسية. ولدى المفوضية مخزون عالمي في عمان بالأردن، فضلاً عن مخازنها العالمية المركزية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

للاطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/529d76806.html

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٧) ٢٠١٣/١٢/١٦

واشنطن والجيش الحر

محمد سليم

بدا الوجوم على وزير الدفاع الأميركي، تشاك هاغل، وهو يقف بجانب وزير دفاع سنغافورة متحدثاً عن «النكسات التي منيت بها المعارضة السورية المعتدلة إثر تراجعها أمام المقاتلين الاسلاميين المتطرفين».

هاغل أوضح أن الولايات المتحدة تواصل دعم قوات الجيش السوري الحر إلاّ أنها قررت تعليق مساعدتها من الأسلحة غير الفتاكة في شمال سورية إلى حين معرفة من هي المجموعات التي تسيطر على مخازن الأسلحة وعلى نقاط العبور على الحدود التركية.

وقد أوحى الرجل بأنه يغالب دموع التأثر وهو يعلن بنبرة مستسلمة حزينة: «أعتقد أن ما حدث في الأيام الأخيرة هو انعكاس لمدى تعقد وخطورة الوضع الذي لا يمكن التنبؤ به.. ما حدث يطرح مشكلة عويصة وسيكون علينا معرفة كيفية معالجتها مع الجنرال سليم إدريس والمعارضة المعتدلة.. عندما تتعرض المعارضة المعتدلة لنكسات فهذا أمر سيئ لكن هذا هو ما نواجهه».

لا يحتاج المرء أن يكون ناقداً فنياً ليعرف أن هاغل ممثل فاشل، كما أنه لا يحتاج أن يكون محللاً سياسياً ولا خبيراً عسكرياً ليدرك حجم الكذب الذي ينطوي عليه تصريح رئيس البنتاغون.

ليس صحيحاً أن ما حدث في الأيام الأخيرة (أي تراجع الجيش الحر أمام الإسلاميين) هو انعكاس لوضع لا يمكن التنبؤ به، بل على العكس من ذلك تماماً، هو نتيجة حتمية لمخطط مسبق ومعد بعناية، أو على الأقل (حتى لا نتهم بأننا من أنصار نظرية المؤامرة) هو نتيجة أكيدة لسلوك ثابت واظبت الإدارة الأمريكية على انتهاجه منذ بداية الثورة السورية، ومن هنا فعبارة «ولكن هذا ما نواجهه»، التي قالها هاغل، هي من أكثر العبارات زيفاً ونفاقاً التي يمكن لسياسي أن يتلفظ بها.

لطالما تلكأت الإدارة الأمريكية في مساعدة الجيش الحر، وعندما قررت المساعدة فقد لجأت إلى أسلوب القطارة في الوقت الذي كان فيه داعمو النظام وممولو الجماعات الإسلامية يستخدمون أسلوب الحنفية، وحسب دبلوماسي أمريكي سابق فإن «دعم واشنطن للجيش الحر كان متردداً وغير متكافئ وخلفيته أن الانتصار العسكري غير ممكن في سورية، وبالتالي كان على الجيش الحر أن يبقى حياً من دون السيطرة».

منذ ولادته لم يتلق الجيش الحر من واشنطن سوى الوعود السخية، والنصائح غير المجدية وطلبات الالتزام بقواعد المعركة وضبط النفس.. قبل أن تقرر إدارة أوباما النزول بكامل ثقلها، ولكن عبر أغرب وسيلة مساعدة عسكرية: أسلحة غير فتاكة. ما الذي تعنيه هذه العبارة المتناقضة؟ ما فائدة الأسلحة إذا كانت غير صالحة للفتك بالعدو؟ ولكن قبل ذلك لننتبه إلى أن المقصود بالفتاكة في هذا السياق ليس القنابل النووية والأسلحة الكيماوية، بل مضادات الطيران ومضادات الدروع! إذاً فالمطلوب أمريكياً من الجيش الحر هو أن يقاتل، ولكن دون أن يتاح له إسقاط طائرات النظام أو تدمير دروعه، فأي حرب هذه وأي مساعدة عسكرية؟

على كل فلدينا شاهد إثبات قوي يملك ما يكذب هاغل وإدارته. يقول المسؤول السابق عن الملف السوري في الخارجية الأميركية، فريديرك هوف، إن سيطرة الجبهة الإسلامية على معدات مقدمة من أميركا للجيش الحر تضع واشنطن اليوم أمام عواقب مباشرة لسياستها غير الجدية حول سورية..

وبعد أن ساهمت واشنطن ـ حسب تعبير هوف ـ في تهميش الجيش الحر فها هي تواجه البديل الطبيعي المتمثل بالجبهة الإسلامية، وإذا كان الأمريكيون يسعون اليوم إلى إقناع الجبهة بالتصرف بحنكة سياسية فإن جهودهم ستذهب سدى. ويردد هوف، بغضب لا يقل عن غضبنا، إن استراتيجية أوباما إزاء سوريا جاءت بعواقب وخيمة وخياراته لم تتحسن على الإطلاق لا بل هي ازدادت سوءاً.

الديمقراطية ليست سلاحاً كيماوياً

ياسر عطا الله

«في العالم العربي تسببت الديمقراطية الغربية في تعزيز وتقوية القوى السياسية المناهضة للغرب. وربما كانت تلك ظاهرة عابرة ولكنها يقيناً تعقد العلاقات بين الدول الإسلامية والغربية».

هكذا كتب صموئيل هانتيغتون في كتابه الشهير (صراع الحضارات)، وهذا المقبوس كان من بين أكثر الكلمات التي استند إليها أصحاب نظرية (عداء أمريكا المبدئي للديمقراطية العربية) في تبرير نظريتهم.

يعدد أصحاب هذه النظرية الأمثلة التي تؤكد كلام هانتيغتون وتعطيه مصداقية: إثر أول انتخابات ديمقراطية في الجزائر فاز الإسلاميون بأغلبية كبيرة، وصعدوا إلى الواجهة بأيديولوجيتهم المتشددة وشعاراتهم المعادية للغرب وخاصة الولايات المتحدة، وإثر الانتخابات الفلسطينية فازت حركة حماس الموضوعة على قائمة أعداء واشنطن، وكان الانفتاح الديمقراطي الذي شهده الأردن قد أفضى إلى نتيجة مشابهة، إذ فاز الإسلاميون بنسبة كبيرة نسبياً من مقاعد البرلمان إثر أول انتخابات نيابية حرة (أواخر الثمانينات)..

وإذا كان العالم العربي يعيش اليوم في خضم المد الإسلامي، فإن العداء لأمريكا لا يقتصر على الإسلاميين، بل يشكل القاسم المشترك لجميع التيارات السياسية التي تناوبت على انتزاع الشعبية في الشارع العربي، وهكذا فالانتخابات سواء جرت في الستينات أو التسعينات أو في وقتنا هذا فالنتيجة واحدة بالنسبة للولايات المتحدة..

تحضر هذه النظرية اليوم لتتصدى لتفسير الموقف الأمريكي (البارد) إزاء الثورة السورية، فـ «الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد دولة مدنية ديمقراطية في سوريا. الديمقراطية، وليس الكيماوي، هي الخط الأحمر لدى إدارة أوباما، وأي إدارة أمريكية أخرى. التحول إلى الديمقراطية في سوريا، وغيرها من البلدان العربية، يهدد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة الهامة من العالم حيث الكثير من المصالح الحيوية الأمريكية».

في مواجهة هذه النظرية الطاغية وذات الشعبية الكبيرة، يقف سؤال جوهري: ومتى حدث ذلك؟ متى، وفي أي بلد عربي، قامت محاولة من أجل الديمقراطية فجاءت الولايات المتحدة لتسحقها؟ متى وأين برز تيار، أو حزب عربي ليتبنى الديمقراطية فوجد نفسه ضحية للعدوان الأمريكي، فقط لأنه ديمقراطي؟

ثمة تصور ساذج يربط بين الديمقراطية العربية والعداء للغرب أو، على الأقل، الاستغناء عنه. وكأن نجاحنا في إقامة نظام ديمقراطي يعني نجاحنا، تلقائياً، في تفجير ثورة صناعية تكنولوجية تجعلنا في غنى عن العالم خارج حدودنا.

المصالح الغربية (الأمريكية خاصة)، التي تديرها اليوم مؤسسات العولمة، صارت تحتاج إلى مجتمعات فيها الحد الأدنى من الاستقرار، والقوانين المحترمة، والحرية الفردية، وحرية المبادرة الشخصية، وحرية الوصول والتواصل.. هذه هي الشروط المطلوبة من أجل أسواق للعولمة.

ومع ذلك فسنكون حمقى لو اعتقدنا أن الولايات المتحدة سوف تحارب من أجل تحويلنا إلى الديمقراطية، ولكن سنكون مخطئين لو تشبثنا بوهم أنها سوف تحارب لتمنعنا من الوصول إلى الديمقراطية.

لقد أعادت إدارة أوباما الاعتبار للمدرسة الواقعية في السياسة الخارجية، وهذه المدرسة لا تعير اهتماماً لطبيعة الأنظمة السياسية (ديمقراطية كانت أم ديكتاتورية، ليبرالية أم شمولية..) بل تركز فقط على سلوك هذه الأنظمة إزاء واشنطن ومصالحها، وقد اعتدنا على الأمريكيين وهم يحصلون مكاسب ويحققون مصالح من أنظمة شديدة التباين في تركيبتها وطبيعتها..

إذاً فلنعتمد (المصلحة) كمدخل لفهم الموقف الأمريكي من سوريا، وليس العداء الجوهري والثابت لفكرة (الديمقراطية في بلد عربي).

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٧) ٢٠١٣/١٢/١٦

أي تسوية سينجزها مؤتمر جنيف؟

صفوان القادري

على قدم وساق يجري التحضير لمؤتمر جنيف٢. الخطوة العلنية القادمة هي اللقاء الثلاثي التحضيري (في ٢٠ الشهر الجاري) الذي سيعقده الممثل الخاص إلى سورية، الأخضر الإبراهيمي، مع ممثلي وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا في جنيف، وهو من المفترض أن يكون آخر اللقاءات التحضيرية «ما لم يطرأ جديد في سياق الاستعدادات».

يعول على اللقاء الثلاثي إنجاز مهمة رئيسية وهي تحديد اللائحة النهائية والرسمية للمدعوين، علماً أن التسريبات تفيد بأن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، سيوجه الدعوات للمشاركة في الجلسة الافتتاحية إلى كل من إيران والمملكة العربية السعودية والدول المجاورة لسورية (تركيا والعراق والأردن ولبنان)، فضلاً عن جامعة الدول العربية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن..

وفي مفارقة تحمل شيئاً من (الكوميديا السوداء) فإن مؤتمر جنيف لن يُفتتح في جنيف! إذ أكدت مصادر دولية مطلعة أن مكان انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر (في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٤) سينقل إلى مدينة مونترو السويسرية بسبب ازدحام فنادق مدينة جنيف بالمشاركين في مهرجان سنوي للساعات، على أن يعود المتفاوضون إلى جنيف لاستكمال التفاوض في الجلسات التالية.

وإذا كان طبيعياً أن يهتم السويسريون بالساعات أكثر من اهتمامهم بمفاوضات للسلام بين السوريين، فهل من الطبيعي أن يغفل المعدون للمؤتمر (ممثلو الأمم المتحدة والدولتين الكبريين) عن هذه العثرة التنظيمية؟.. وكأن السوريين بحاجة إلى إشارة إضافية ليدركوا مدى جدية العالم في التعاطي مع محنتهم!

على كل، ورغم ذلك، فإن التفاؤل لم يفارق الكثير من المراقبين والسياسيين بعد، فقد كشفت مصادر دبلوماسية غربية في بيروت لصحيفة (عكاظ) السعودية أن مشروع تسوية شاملة للأزمة السورية قيد التحضير دولياً.

وأضافت المصادر أن هذا المشروع سيتم طرحه في اجتماع جنيف٢ وستبدي الدول المشاركة موافقتها وتبنيه بغض النظر على موقفي النظام والمعارضة، ويرتكز المشروع على تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية مع بقاء بشار الأسد رئيساً حتى انتخاب رئيس جديد، وإعلان وقف لإطلاق النار، وإطلاق ورشة عمل لإعادة توحيد الجيش السوري عبر تشكيل هيئة أركان جديدة للجيش تضم الطرفين، بعد ذلك يجري الإعداد للانتخابات الرئاسية على أن لا يترشح الأسد فيها.. وأخيراً إطلاق خطة إعادة إعمار لسوريا مع حملة مساعدات دولية لإعادة النازحين إلى منازلهم. ويتمحور البحث حول اسم رئيس الحكومة الانتقالية بحيث يشكل ضمانة لكافة الأطراف. واللافت أن هذه المصادر تشير إلى استعداد روسيا لإقناع الأسد بالسير في هذه التسوية مع كل ما تحمله من ضمانات.

إذا صح ذلك فنحن أمام سيناريو الـ (٢٠١٤) الذي كان قد بدأ بالرواج منذ أكثر من سنة.

يفترض هذا السيناريو أنه صار من الواضح أن الروس قد نجحوا في خنق الثورة السورية، و«وأد الربيع العربي عند أسوار دمشق»، وبما أنهم يعلمون جيداً أن لا مجال لإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل (١٥ آذار ٢٠١١)، فهم يسعون إلى تفريغ الثورة من زخمها، وتقليص إنجازاتها إلى أدنى حد ممكن، ومن هنا فهم يدفعون باتجاه ترحيل المسألة برمتها إلى صيف الـ (٢٠١٤)، حيث تنتهي ولاية (الرئيس)، فيتخلى عن السلطة تلقائياً وطوعاً (يقول السيناريو إن الروس سيكثفون ضغوطهم وصولاً إلى ذلك)، وبذلك يضمنون عدم ترسيخ سابقة «مساهمة دول في الإطاحة برؤساء دول أخرى»، والتي يبدون إزاءها قدراً كبيراً من الحساسية.. وكذلك سيتاح لهم، حتى ذلك التاريخ، ترتيب (إعادة إنتاج النظام السوري) وفق مصالحهم ورؤاهم الاستراتيجية..

وبما أن الأمريكيين لا يملكون حوافز كافية لتدخل أكبر، وبما أنهم يحاولون استرضاء الروس هنا من أجل ملفات أكثر إلحاحاً في أماكن أخرى، فهم يغضون النظر عن هذه المساعي الروسية ويعطونها الفرصة تلو الفرصة، مما يعني أن الدولتين متفقتان على الهدف ذاته: الوصول بالأزمة السورية إلى محطة الـ (٢٠١٤)، حيث تكون «الطبخة الدولية قد استوت».

لا شيء يمنح هذا السيناريو (المليء بالثغرات) حصانة ضد الوقائع المعاكسة، ولا شيء يضمن له النجاة من مصير السيناريوهات الأخرى، ومع ذلك فثمة إشارات عديدة مؤيدة، أولها المرونة الروسية الواضحة إزاء المعارضة السورية الممثلة بالائتلاف الوطني، والتي توجت بدعوة رئيس الائتلاف إلى زيارة موسكو، مع ما تمثله هذه الخطوة من اعتراف جدي ورسمي كانت روسيا تضن به على الائتلافيين قبل أشهر قليلة.

وكذلك، وفي بادرة مرونة أخرى، فقد أعلنت روسيا، خلال المفاوضات التحضيرية لمؤتمر جنيف ٢، موافقتها على مشاركة المعارضة السورية بوفد واسع التمثيل، بدلاً من شرطها السابق بأن يكون الوفد شامل التمثيل..

الاستنتاج المنطقي من هذا الانفتاح على الائتلاف هو أن لدى روسيا ما تقدمه للمعارضة السورية مقابل إقناعها بالمشاركة الفعالة في المؤتمر. وما الذي تملك روسيا لتقدمه سوى وعدها بأن تضمن عدم ترشح الرئيس السوري لولاية جديدة؟

الإشارة المؤيدة الثانية لسيناريو الـ (٢٠١٤) هي الاتصالات السعودية الروسية، والتي تقول التسريبات أنها أفضت إلى تفاهم في شأن سوريا.

وكان الأمير بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات السعودية، قد زار موسكو منذ أسبوعين وعقد مباحثات على مدار يومين مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شخصياً، وإذا كانت المصادر الرسمية الروسية اكتفت بعبارات عامة فضفاضة عن طبيعة هذه المباحثات ونتيجتها، من قبيل أنها «تناولت القضايا ذات الاهتمام المشترك وسجلت تقارباً في وجهات النظر»، وإذا كانت مصادر سعودية قد أكدت أن هذه المباحثات دارت أساساً حول «مساعدة روسية لبرنامج سعودي نووي محتمل».. فإن أحداً لا يصدق أن هذه المباحثات لم تدر حول موضوع واحد وحيد: سوريا.

ورغم التكتم على الحوار الروسي السعودي المتصل، فإن تباشيره واضحة للعيان، من ذلك، مثلاً، إعادة تحريك صفقات أسلحة روسية للمملكة كانت قد توقفت منذ سنوات، وكذلك رعاية سعودية لصفقة أسلحة روسية لمصر، وبالمقابل فثمة ليونة روسية دبلوماسية وإعلامية إزاء الرياض ودورها في المنطقة.. فما هو التفاهم الذي أنجزه الطرفان سورياً؟ ما هي نقطة الالتقاء التي تحقق مصالحهما معاً؟ الأرجح إنه سيناريو الـ (٢٠١٤).

مقابل الإشارات المؤيدة هناك ثغرات مفتوحة تضعف هذا السيناريو. فماذا عن دور إيران؟ يتحدث السيناريو عن روسيا فقط، فهل صحيح أنها تمسك بكل المفاتيح السورية؟ وإذا كانت قادرة على إقناع النظام فهل هي قادرة على إقناع طهران؟ بالأحرى: هل هي قادرة على إقناع النظام دون أن تتمكن أولاً من إقناع طهران؟

ثمة نقطة أخرى تتعلق بطبيعة النظام السوري نفسه، فإذا كانت روسيا، حسب السيناريو إياه، تريد تغييراً ما في النظام وليس تغيير النظام، وذلك عبر الإبقاء على النظام دون رأسه، فهل هذا ممكن عملياً؟

يدرك العارفون بالنظام السوري أنه يتمحور حول فرد واحد، وربما أسرة واحدة، هذا الفرد (أو هذه الأسرة) هو العنصر الوحيد الذي يمنح للنظام تماسكه وبالتالي ديمومته، وإذا ما غاب هذا العنصر فإن النظام يغدو مهدداً بالانفراط.. فكيف ستتعاطى روسيا مع هذه الحقيقة؟

موعد جنيف يقترب.. فلننتظر ونرى.

اختطاف الصوت المدني في سوريا...

النار تمتد في كل الجهات

يارا بدر

في اليوم الألف من عمر الثورة السورية, تُختطف الحقوقية والكاتبة «رزان زيتونة» وهي أحد أبرز الناشطين السلميين منذ بداية الحراك الثوري, مع زوجها الناشط السلمي والمعتقل سابقاً لدى فرع المخابرات الجويّة «وائل حمادة», واختطف معهما كل من الشاعر والمحامي «ناظم الحمادي», الذي عمل مع رزان, وكلاهما متطوّعاً في فريق الدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا لسنوات قبل اندلاع الحراك الثوري, إضافة للناشطة السلمية «سميرة الخليل» وهي كذلك معتقلة سياسية سابقة لدى النظام السوري لأربع سنوات قضتها ما بين فرع فلسطين وسجن دوما للنساء, كلهم اختطفوا مساء ٩ كانون الأول ٢٠١٣.

من دوما «المُحرّرة» كما يُسميّها البعض, دوما الخارجة عن سيطرة النظام السوري, من دوما التي تسيطر عليها قوّات المعارضة, يُختطف في عتمة الليل الناشطون الأربع, يُدَاهَمْ مكتب عملهم في «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا» ويتم العبث بمحتوياته. المكتب ذاته الذي كتب ملثمون من عناصر «جيش الإسلام» قبل فترة وجيزة تهديداتٍ على بابه لرزان ورفاقها. ليأتِ رسمياً نفي «جيش الإسلام» عبر بيانٍ رسمي أيّ علاقة له بالعملية. وفيه: (لا علاقة لجيش الإسلام به فعناصر الجيش مرابطون في أكثر من ٤٠٠ نقطة على مدار الساعة, ولا يهتمون لعمل أي إنسان من الناشطين حقوقيا كان أو إعلاميا أو غيره، فهذه مسألة خارج دائرة اهتمامهم تماماً) ثمّ يُضيفون: (ونفيد الجميع أن لدينا من بداية الثورة منظمة حقوقية مرخصة دوليا اسمها عدالة وثقنا فيها آلاف حالات الانتهاك من قبل النظام).

الفارق الأساسي والجوهري بين عمل كل من الاثنين هو القاعدة الحقوقيّة التي ينطلق منها عمل زيتونة ورفاقها, في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من قبل مختلف الأطراف المتحاربة على الأرض. توثيق انتهاكات: إعدام الأطفال ميدانياً بحجة أنّهم كَفرة, دون أي شكل من أشكال المحاكمة القانونية وليس المحاكمة الإسلامية, أو الإساءة إلى الفتيات لفرض الزيّ الديني الأسود التابع للتنظيمات الجهاديّة, اختطاف الناشطين والحقوقيين والإعلاميين سوريين وأجانب, أو قتل «ذوي الاحتياجات الخاصة» تحت التعذيب, ناهيك عن قطع الرؤوس واعتقال الأطفال والنساء وكتم الأفواه والجلد وفرض عقوبة الزنا!! لتكون محاولة تغيّب هذا العمل, هذا الصوت الحقوقي, هي نقطة جوهرية في بحث طبيعة الصراع القائم اليوم ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام, أيّاً كانت الجهة المسؤولة عن اختطاف الناشطين الأربع, إذ هو أكثر من محاولة لكتم أي صوت رافض لهذه الممارسات التي تنتهك الكرامة الإنسانية, وتسرق جوهر الحراك الثوري, مُفرغةً إياه من قيمته الأخلاقية, بل يأتي اختطافهم كجزء من ممارسة منهجية تهدف إلى فرض نظام ديكتاتوري بديل عن النظام السابق.

ففي الواقع لا يمكن أن يندرج اختطاف الناشطين سوى باعتباره مؤشراً من مؤشرات صراع القوى من أجل السيطرة في المناطق التي خرجت من سيطرة النظام. إذ إنّ ما تمثّله زيتونة ورفاقها هو الوجه الناصع, لتيار كان الأكثر غالبيّة وقوّة مع انطلاقة الحراك الثوري, ثمّ مع سيرورة الألف يوم الأولى التي عمد فيها النظام السوري إلى إفراغ الحراك الثوري من صوته المدني واقتياده إلى العسكرة, هاجر اغلب النشطاء المدنيون السلميون, أو تمّ اعتقالهم وتغييبهم في السجون والأفرع الأمنية, أو تمّت تصفيتهم مباشرةً أو تحت التعذيب, فكان أن دخلنا المرحلة الثانية مع أقليّة عددية لا تزال متمسكّة بأفكار وشعارات البداية: الدم السوري على السوري حرام- سوريا دولة مدنية- حريّة, كرامة, مساواة وهي المطالب الثلاث التي تمثّل شعار «لجان التنسيق المحليّة» التي كانت زيتونة من مؤسسيّها في نيسان ٢٠١١. خاصّة وأنّ هذا الاختطاف لا يُمكن أن يُخَرج من سياقه, إذ يُصادف يوم ١٥ كانون الأول الذكرى السنويّة الأولى لاغتيال العقيد «أبو فرات- يوسف الجادر» بعد أن ظهر في فيديو مُسجّل يقول فيه: (والله مزعوج، لأنو هي الدبابات دباباتنا، وهاد العتاد عتادنا، وهدول العناصر أخوتنا. والله العظيم والله العظيم كل ما أشوف إنسان مقتول منّا أو منّون بزعل ..), عقبَ اقتحام مدرسة المُشاة في حلب, وكان أحد القادة الميدانيين الأبرز في لواء «التوحيد» الذي اغتيل أحد أبرز قادته كذلك «حاجي مارع» قبل فترة وجيزة. كذلك فقد تجاوزت الناشطة «سمر صالح» الأربعة أشهر وهي معتقلة لدى عناصر «داعش» في منطقة الرقة الخارجة عن سيطرة النظام كذلك, وقبلها «ألأب باولو», وقبلهم وبعدهم ناشطون إعلاميون سوريون من «عبود حداد» في الرقة إلى «عبد الوهّاب الملا» في حلب بذات الأسلوب الذي اختطفت فيه زيتونة وناظم ووائل وسميرة.

علنيّة هذا الصراع, في أحد قراءاتها, تبدو وكأنها تضع السوريين أمام خيارين: قمعيّة النظام الأمني السوري وفساد مؤسساته, أو سورياستان, أي سوريا على صورة أفغانستان. النار اليوم تمتد في السوريين من كل حدبٍ وصوب. ففي سوريا أن تكون قائداً عسكرياً تخاطر بحياتك على الجبهة, أو حقوقيّاً يُعلي صوت المجتمع مدني, أو حتى امتلاكك هويّة أجنبية لإعلامي, ليس أي من هذا قادر على حمايتك من سيف الجهاديين, وفي سوريا الجميع مهددون بالاعتقال من قبل قوّات النظام التي نهجت سياسة لعقود «إمّا معنا أو ضدّنا».

لا حلول مُسبقة, ولا وصفة سحرية, وهو حتى ليس خيار السوريين وحدهم بالمطلق, بقدر ما هو قرار الدول المموّلة للصراع السوري. لكن الحكاية بدأت ولا بد لها أن تنتهي. والشعب الذي دفع دمه وحياته ثمناً لكرامته, لن يسلّمها, ولو هادن لحين, هناك نورٌ سيأتي على كل بقاع الأرض, مهمّا اشتدّت عتمتها.

حاضر ما سيأتي

للشاعر والمناضل: ناظم الحمادي

لا الحياة... ولا الموت
يوحيان بشيء
لكن ثمة فراشات حمراء
تمضي صاخبة نحو الأعلى
ثمة ضوء يخلع سترته
ويندفع إلى ثقب أرضي
وفي كل الأحوال...!!
ليس هناك سوى هواء خفيف
سيعبر من تراب لآخر.
لا الحياة ولا الموت
يعرفان بعضهما
ففي ظل شجرة تين عملاقة
رجل وامرأة
يهزّان بقوة ثمارهما...
ويقتربان رويداً... رويداً
بلا أناشيد
نحو الأبدية
لا الحياة ... ولا الموت
يتصفان بشيء
وهاأنذا أمد يدي داخل قلبي
وأخرجها بيضاء... بيضاء
ها هو صوتي
يسبح في الماء
فلا أسمع إلا العزف المتدفق
لأورنينا...
لا الحياة ولا الموت
يسكنان بيننا
ليس إلا دم ساخن
يتعرّق أسراره
ويمضي حافياً في الطريق
إلى البحر

من ديوان: « أوراق التوت الغامضة»،
دار التكوين، دمشق /٢٠٠٥/

تقرير الانتهاكات الإعلامية لشهر تشرين الثاني ٢٠١٣ مركز «سكايز»

فداء يونس

صدر تقرير مركز الانتهاكات الإعلامية «سكايز» لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣, حيث كانت الحصة الأكبر لسوريا, إذ قُتل ١٣ ناشطاً إعلامياً وحقوقيا، سبعة منهم في ريف دمشق بينهم خمسة قضوا في يوم واحد بقصف قوات النظام السوري للغوطة الشرقية هم محمد عمار طباجو وحسن هارون وأكرم السليك وياسين هارون وعمار خيتي (١١/٢٣)، إضافة الى عبد الرحمن شولح (١١/٢٣) وأحمد الشايب (١١/٢٥). وفي محافظة درعا قضى كل من عبد الله الغزاوي (١١/٨) وعبد الله الأخرس (١١/٢١) ومضر عبدالله هنداوي المسالمة (١١/١٩)، والناشط الحقوقي المحامي المعتصم بالله أبو دبوس (١١/٥)، كما قُتل دياب البطران (١١/٦) ويامن نداف (١١/٢٤) في حلب، وقاسم الحزوري في حمص (١١/٥).

وأصيب أربعة نشطاء إعلاميين باستهداف «مركز حلب الإعلامي» بصاروخ من إحدى طائرات النظام (١١/١٦)، ومراسل تلفزيون «أورينت نيوز» (Orient News) محمد الزهوري (١١/٦) والناشط هادي العبد الله (١١/٥) خلال تغطية معارك «مستودعات مهين» في ريف حمص، إضافة الى بتر ساقَي الناشط الاعلامي أبو فهد الحلبي بانفجار لغم في حلب (١١/٦).

وطالت عمليات الخطف والاعتقال التعسّفي ١٤ ناشطاً، سبعة منهم في حلب وحدها هم مؤيد سلوم (١١/١) وعبد الوهاب الملا (١١/٧) وجمعة موسى (١١/١٢) وأحمد بريمو (١١/١٦) وياسر الصطوف (١١/٢٠) ومعن محمد (١١/٢٣) ومهيمن الحلبي (١١/٢٦)، كما خُطف الصحافيّان السويديّان ماغنوس فالكهيد ونيكلاس هامارستروم قرب الحدود اللبنانية (١١/٢٥)، والناشط طارق شيخو في اللاذقية على يد تنظيم «داعش» (١١/١٠)، وكذلك الناشط محمد الادلبي في إدلب (١١/١)، إضافة إلى اختفاء الناشطين لؤي أبو الجود (١١/٢٨) وعمر الحسن (١١/٣٠)، وفريق قناة «الاخبارية السورية» في رأس العين على يد الشرطة P.Y.D (١١/٢٦). كما اعتقلت السلطات السورية الصحافي عمر الشعار في ريف دمشق (١١/١)، ودهمت مخابراتها منزل الكاتب عبد الله أمين حلاق في السلمية (١١/٥).

الرابط:

http://www.skeyesmedia.org/ar/Home

كاريكاتير العدد

مواثيق الشرف الإعلامية

جورجيت أسعد

فيما كنا نطالب قبل الثورة السورية بحرية الإعلام واستقلالية الصحافة, كنا نؤكد على أهمية مواثيق الشرف المهنية التي غابت عن إعلامنا وعن اهتمامات اتحاد الصحفيين في سوريا وفي أغلب دول المنطقة التي قامت على أنظمة حكم شمولي, ترهن العمل الصحفي بالولاء لتلك الأنظمة أكثر من اهتمامها بمهنية الإعلام وشرف الصحافة أو العمل النقابي بالحد الأدنى. وقد كان النظام السوري حريصا على شطب الفقرة التي تنص على تكليف اتحاد الصحفيين وبعض المختصين بالعمل على وضع ميثاق شرف صحفي, من مسودة قانون الإعلام الجديد الذي صدر ضمن ما أعتبر حزمة الإصلاحات التي حاول نظام الفساد والقمع في سوريا أن يموّه من خلالها على طبيعته الاستبدادية.

الإشكالية التي تواجهنا كإعلاميين وحقوقيين في سياق الثورة السورية تجلت بتغييب المهنية الإعلامية, والتضامن النقابي, حتى أن اتحاد الصحفيين في سوريا لم يكلف نفسه استنكار اعتقال أو خطف أو تصفية أي من الصحفيين السوريين أو الأجانب من قبل النظام وشبيحته, بل إن هدى عبود الصحفية في جريدة «الثورة» تتماهى مع النظام في رؤيتها للمجازر التي ارتكبت في مدينتي النبك ودير عطية, دون حد أدنى من القيم الإنسانية أو الأخلاقية, إذ تعلق على بوست تافه للفنان الشبيح بشار اسماعيل يصف في حوار مع كلبه القتلى في هذه المجازر بالفطايس والخنازير, فكتبت: «يا أخي أرسله بإجازة تكبير, الله لا يردهم أصلاً حتى الكلاب بتقرف تاكل لحمهم المخنزر»!.

وفي التدقيق بمعيار الموقف من هؤلاء الضحايا المدنيين السوريين لن نجد بكل أسف إلا المعيار المذهبي الطائفي!

وإشكالية هذا المعيار أنه يندرج خارج مؤسسات الإعلام الرسمي التابعة للنظام, بل حتى في مؤسسات تبدو مستقلة عن أنظمة الحكم, كقناة «الميادين» التي أطلقتها في لبنان المؤسسة الدينية الإيرانية وحزب الله, حيث يظهر ولاؤها خارج سلطة الدولة وحدودها, ولاء ذو طبيعة سياسية وأيديولوجية يذهب في اتجاهات ما قبل مدنية الدولة, وأقصد الولاءات المذهبية والطائفية, والتي تستغني بالضرورة عن المصداقية المهنية ليس في مستوى التحليل السياسي, بل في مستوى الخبر والمعلومة أولاً.

فماذا يمكننا القول للإعلامية «سنا أبي حيدر» مراسلة قناة «الميادين» ولمديرها غسان بن جدو, حين لا تكتفي أبي حيدر بالاستغناء عن الشرف المهني والإنساني, بل تعلق على صفحتها الفيسبوكية على صورة لخيام اللاجئين السوريين في «عرسال» اللبنانية ، بشماته على مصير هؤلاء المدنيين الذين هجرهم النظام وظروف القتال في سوريا, وهم يعانون القهر والبرد والحرمان في ظروف العاصفة الثلجية «أليكسا» التي ضربت المنطقة, وأدت إلى وفاة عدد من الأشخاص بينهم تسعة أطفال, والعالم كله يقف عاجزاً أمام مأساتهم الإنسانية, بينما تكتب هذه الإعلامية باللهجة العامية اللبنانية: :مخيم عرسال للاجئين... أللّه لا يشيل عن قلبكن.. شمتانة للسما».

وتضيف بوقاحة لا تناسب أنوثتها أو مهنيتها إن وجدتا: «اللي بدو يعطيني محاضرات بالإنسانية يسكّر تمو، لأنه بصراحة لأجري هالخونة»!.

كيف صنفت هذه الإعلامية اللاجئين السوريين في عرسال بأنهم خونة؟ وهل معيار الوطنية والخيانة هو المذهب الديني؟ أعتقد بأن الأمر يتجاوز المصداقية المهنية والشرف الصحفي, وعلى قناة «الميادين» أولاً, ونقابتي المحررين والصحافة في لبنان أن لا تكتفي بإدانة هكذا سلوك, بل وبإحالة أبي حيدر إلى محكمة مسلكية بهذا الخصوص. وعلى منظمات حقوق الإنسان أن تلاحق هذا التحريض الطائفي المبني على الكراهية والحقد.